قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

أولا: النصوص الدستورية.

- **الدساتير الجزائرية.**

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب الإعلان المؤرخ في 10 ديسمبر 1963، الموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 08 ديسمبر 1963، جريدة رسمية عدد 64، ديسمبر 1963.

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب الأمر رقم 18/89، المؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق بنشر نصوص الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 23 فيفري 1989، جريدة رسمية عدد 09، المؤرخ في 10 مارس 1989.

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 436/96، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76، مؤرخ في 08 ديسمبر 1996، معدل و متمم بموجب:

- القانون رقم 03/02 مؤرخ في 10 أفريل 2002، جريدة رسمية عدد 25، المؤرخة في 14 أفريل 2002.
- القانون رقم 09/08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، جريدة رسمية عدد 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
- القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة رسمية عدد 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

- **الّساتير الأجنبية.**

1. دستور المملكة المغربية، الجريدة الرسمية عدد 5964، الصادر بتاريخ 28 شعبان 1632، يوليو 2011.

2. الدستور الفرنسي الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية 2008/07/23، منشور على الموقع .constitute Project. Org

3. دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الصادر في 17 سبتمبر 1787 شاملا تعديلاته لغاية 1992، منشور على الموقع .constitute Project. Org
4. دستور تونس لسنة 2014، الصادر في 26 جانفي 2014، الرائد الرسمي عدد 10، بتاريخ 04 فيفري 2014.

ثانيا: النصوص القانونّية.

1. القانون العضوي 01/98 المؤرخ في 1998/05/30 يتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية عدد 37 سنة 1998.
2. القانون العضوي رقم 11/05 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 17 يوليو 2005 المتضمن التنظيم القضائي، جريدة رسمية عدد 51، المؤرخ في 20 يوليو 2005، المعدل و المتمم بالقانون العضوي رقم 06/17 الصادر بتاريخ 27 مارس 2017.
3. القانون العضوي 16/18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 02 سبتمبر 2018 يحدد شروط و كيفيات تطبيق الد فع بعدم الّدستوريّة، جريدة رسمية عدد 54، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1439 الموافق 05 سبتمبر 2018.
4. القانون 02/98 المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق بالمحاكم الإدارية، جريدة رسمية عدد 37 سنة 1998.
5. القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، جريدة رسمية عدد 21.
6. الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم بالقانون رقم 07/17 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438 الموافق 27 مارس 2017، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06/18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، جريدة رسمية عدد 34 المؤرخة في 10 يونيو 2018 صفحة 04.

ثالثا : وثائق أخرى .

1. الجلسة العلنية لمناقشة مشروع قانون عضوي يحدد شروط و كيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية المنعقدة يوم الاثنين 18 يونيو 2018، الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الثانية رقم 77، الجزائر.

رابعا : المؤلفات .

1. إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010.

2. إبراهيم عبد العزيز شيحا،المبادئ الدستورية العامة، دون طبعة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2006.

3. أحمد سليم سعيفان، الحريات العامة و حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

4. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

5. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

6. بوكرا إدريس، المبادئ العامة للقانون الدستوري و النظم السياسية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

7. حمدي العجمي، مقدمة في ضوء الدساتير العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

8. رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دون طبعة، دار الفجر للنشر و التوزيع، بسكرة، 2006.

9. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

10. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة (طرق ممارسة السلطة أسس الأنظمة السياسية و تطبيقات عنها)، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999.

11. سليمة مسراتي، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2012.
12. عبد العزيز محمد سلمان، رقابة دستورية القوانين، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1995.
13. فاطمة الزهراء غريبي، أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، دون طبعة، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
14. فريد علواش، آليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، بسكرة، 2010.
15. فضل آدم فضل المسيري، قانون المرافعات الليبي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2011.
16. فضيل العيش، شرح قانون الإجراءات المدنية و الإداريّة الجديد، دون طبعة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.
17. فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، 2017.
18. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري (المبادئ الدستوريّة، الدساتير المصريّة، الأحزاب السياسيّة، التمثيل النيابي، النظام الانتحابي، السلطات العامة)، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
19. محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإداريّة، دون طبعة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2005.
20. محمد أمقران بوبشير، قانون الإجراءات المدنيّة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دون تاريخ.
21. محمد محمد عبده إمام، الوجيز في شرح القانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندريّة، 2008.
22. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، الطبعة الثانية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.

23. هاني علي الطهراوي، النظم السياسّية و القانون الدستوري، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
24. هنري روسيون، المجلس الدستوري، ترجمة محمد وطفة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعّية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2001.

خامسا: المقالات العلمّية.

1. إبراهيم بلمهيدي، (آلّية الدفع بعدم الدستورّية في أحكام تعديل الدستور الجزائري 2016)، مجلّة الدراسات القانونّية، المجلد 03، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 161-183.
2. بوزيان عليان، (أثر الإحالة القضائّية للدفع بعدم الدستورّية على عقلنة رقابة دستورّية القوانين الماّسة بالحقوق و الحريات)، مجلة القانون الدستوري و العلوم الإدارّية، العدد الثاني، فبراير 2019، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص ص 215-247.
3. بوزيان عليان، (آلّية الدفع بعدم الّدستورّية و أثرها في تفعيل العدالة الّدستورّية)، مجلة المجلس الدستوري، العدد 02، الجزائر 2010، ص ص 65-113.
4. جمال رواب، (الدفع بعدم دستورّية القوانين قراءة في نص المادّة 188 من الدستور الجزائري)، مجلّة الدراسات الحقوقّية، العدد 01، المجلد 04، 2017، ص ص 33-52.
5. خديجة حميداتو، (الدفع بعدم الّدستورّية في ظل التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016)، دفاتر السياسة و القانون، العدد 18، جانفي 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 331-338.
6. شهرزاد بوسطلة و مدور جميلة، (مبدأ الرقابة على دستورّية القوانين و تطبيقاته في التشريع الجزائري)، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 333-363.
7. عادل ذوادي،(الدفع بعدم الّدستورّية كآلّية لحماية المكلفين بالضريبة في الجزائر بعد التعديل الّدستوري لسنة 2016) ، مجلة العلوم القانونّية و السياسّية، عدد 16 جوان 2017، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص ص 328-352.

8. عبد القادر بوراس و لخضر تاج،(الدفع بعدم الّدستوريّة في الدستور الجزائري بين المكاسب و الآفاق مقارنة بالتجربة الفرنسّية) ، مجلّة أبحاث قانونّية و سياسّية، العدد 06، جوان 2018، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص ص 45-65.
9. عمر عبد اللّه،(الرقابة على دستوريّة القوانين دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق، العدد 02، المجلد 17، 2001، ص ص 1-35.
10. ليلى بن بغيلة،(دعوى الدفع بعدم الّدستوريّة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 استئناسا بالتجربة الفرنسّية)، مجلّة الشريعة و الاقتصاد، العدد 12، ربيع الثاني 1439، ديسمبر 2017 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامّية، قسنطينة، ص ص51-81.
11. محّمد أمين أوكيل،(نظام تصفّية الدفوع بعدم الّدستوريّة في القوانين المقانة و أفق تطبيقه في الجزائر)، مجلّة صوت القانون، العدد 08، لسنة 2017، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص ص 08-44.
12. محّمد أمين أوكيل،(عن دور القضاء في تفعيل آلّية الدفع بعدم الّدستوريّة في الجزائر دراسة مقارنة بالنموذج الفرنسي) ، حولّيات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018، ص ص 100-125.
13. محّمد بن أعراب و بن شناف منال،(آلّية الدفع بعدم دستوريّة القوانين في الأنظمة الّدستوريّة المقارنة)، مجلّة الاجتهاد القضائي، العدد 16، 2018، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ص ص 09-28.
14. محّمد بوسلطان،(الرقابة على دستوريّة المعاهدات في الجزائر)، مجلّة المجلس الّدستوري، العدد 01، الجزائر 2013.
15. محّمد لمين لعجال أعجال،(حدود الرقابة الّدستوريّة: مقاربة في النظم المقارنة)، مجلّة الاجتهاد القضائي، العدد 04، دون سنة نشر، ص ص 134-149.

سادسا : المداخلات .

1. عبد الصّديق شيخ، الدفع بعدم دستوريّة القوانين في ظل القانون رقم 16/18، الملتقى الوطني الموسوم بآلّيات حماية الدستور كأساس لبناء دولة القانون في الجزائر،دون تاريخ، جامعة يحي فارس بالمدّية.

2. عبد الكريم دعلاش، معالجة عدم الّدستوريّة من قبل قاضي الموضوع، مداخلة ألقيت في الندوة الوطنّية حول الدفع بعدم دستوريّة القوانين، مركز الجزائر الّدولي للمؤتمرات، يومي 10 و 11 ديسمبر 2018.
3. عّمار عباس، شروط الدفع بعدم دستوريّة القوانين الماسة بالحقوق و الحريات المكفولة دستوريّا، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني حول المجلس الدستوري الجزائري في ضوء تعديل 06 مارس " إصلاحات مقررة في إنتظار الممارسة "، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 27-04-2017.
4. قرفي يمينة، مداخلة حول الدفع بعدم الّدستوريّة أمام قاضي الموضوع، ملتقى منظّم من طرف مجلس قضاء الجزائر بالمدرسة العليا للقضاء، يومي 10 و 11 ديسمبر 2018، بالمركز الدولي للمؤتمرات.
5. محمد ضيف، المحاكمة الّدستوريّة إجراءات الدفع بعدم الّدستوريّة أمام المجلس الدستوري، مداخلة مقّدمة للندوة الوطنّية حول موضوع " الدفع بعدم دستوريّة القوانين "، يومي 10و 11 ديسمبر 2018، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللّطيف رحال.
6. محمدي روابحي، الإجراءات المطبقة أمام المحكمة العليا و مجلس الدولة في مادة الدفع بعدم الّدستوريّة، مداخلة بالندوة الوطنّية حول الدفع بعدم الدستوريّة، يومي 10 و 11 ديسمبر 2018، بالمركز الدولي للمؤتمرات.
7. مسعود شيهوب، تأثير الدفع بعدم دستوريّة القوانين على سير المحاكمة، في الندوة الوطنّية المنظمة من طرف وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية، يومي 10 و 11 ديسمبر 2018، الجزائر العاصمة.

سابعا: الأطروحات و المذكرات الجامعّية.

- **الأطروحات.**

1. بوجادي عمر، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 13 جويلية 2011.
2. عبد العزيز برقوق، دور الرقابة الدستوريّة في حماية الحقوق و الحرّيات العامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 01، لسنة 2016/2015.

- **المذكرات.**

1. بابا مروان، الرقابة الدستوريّة في الدساتير المغاربيّة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 01، سنة 2015.
2. بختي نفيسة، عوائق الرقابة على دستوريّة القوانين في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي بمعسكر، 2008/2007.
3. مسراتي سليمة، إخطار المجلس الدستوري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلّية الحقوق بن عكنون، 2001/2000.

ثامنا: القواميس.

1. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثامن، دار صادر، بيروت، 2003.
2. محمد الدين الفيروزي أبادي، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2005.

تاسعا: الموسوعات.

1. عبد الفتاح مراد، موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستوريّة العليا المصرية، الجزء الثامن شركة الحلال للطباعة، دار الفكر و القانون، المنصورة.

عاشرا: المحاضرات.

1. أحمد بن بلقاسم، محاضرات في الحريات العامة، السنة الجامعّية 2016/2015.

الحادي عشر: المواقع الإلكترونّية.

1. يحي الجمل، أنظمة الرقابة الّدستوريّة، منشور على الموقع
Droit forum- canada- net/t1.topic.
2. عبد الحق بلفقيه، قراءة في الفصل 133 من الدستور الدفع بعدم الّدستوريّة، منشور على الموقع .http.//www. Hespress. Com/ opinions/235230.htm
3. إجراءات الدفع بعدم الّدستوريّة، على ضوء القانون العضوي المؤرخ في 2018/09/02، منشور على الموقع
http:// brahim-avocat e-monsit/ pages/ billets-en langue arabe 2-2018- htm.